جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة بابل /كلية الادارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية

اثر الانفاق العام في الناتج المحلي الاجمالي في العراق

(٢٠٠٥-٢٠٢١)

بحث تخرج مقدم الى مجلس قسم العلوم المالية والمصرفية /كلية الادارة والاقتصاد جامعة بابل كجزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية

تقدم به الطالبان

منتظر رياح شاكر

منتظر سعد هاشم

اشراف

أ.م.د. ايهاب عبد السلام

٢٠٢٢-٢٠٢٣م بابل ١٤٤٤هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

وَمَا أَنفَقْتُم مِّن نَّفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُم مِّن نَّذْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ ۗ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ

صدق الله العظيم

(سورة البقرة : اية ٢٧٠)

الاهداء

أهدي جهدي المتواضع الى كل الأساتذة الافاضل....

لما بذلوا من جهد كل الود والاحترام....

وقل ربي ارحمهما كمل ربياني صغيرا....

الى عائلتي ولا سيما والدتي العزيزة.....

الى كل من ذكرني بالدعاء . . . . حفظكم الله جميعا....

الشكر والتقدير

الحمد الله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الخلق اجمعين محمد واله الطيبين الطاهرين...

كل الشكر و التقدير والامتنان الى الاستاذ الدكتور (أ . م . د **إيهاب عبد السلام**) الذي تفضل بالأشراف على بحثي وما لقيت من اهتمام وعناية كل الشكر والتقدير على كل جهد بذله . . . .

أتوجه بالشكر والتقدير الى رئيس قسم علوم المالية والمصرفية المحترم لما قدم من جهد لكل طلبة الدراسات الأولية طول مدة الدراسة.

كل الشكر و التقدير لكل الأساتذة الافاضل الذين اشرفوا على القاء محاضرات دفعه علوم المالية والمصرفية لهذا العام الدراسي جزاهم الله خيرا . سائلا العزيز الكريم ان يمن عليهم بالصحة والعافية.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية الكريمة	ب
الاهداء	ج
الشكر والتقدير	د
محتويات	هـ
قائمة الجداول	و
المستخلص	ز
المقدمة	١
منهجية البحث	٢-٣
المبحث الاول : الانفاق العام ومفاهيمه الاساسية .	٤-١٤
المبحث الثاني: الناتج المحلي الاجمالي .	١٥-٢١
المبحث الثالث : الاطار التطبيقي	٢٢-٢٦
استنتاجات البحث.	٢٧
التوصيات.	٢٧
المصادر	٢٨-٣١

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
١	الانفاق العام (مليون دينار) للفترة ٢٠٠٥-٢٠٢١	٢٣
٢	الناتج المحلي الاجمالي (GDP) للفترة ٢٠٠٥-٢٠٢١	٢٤
٣	ناتج اختبار ANOVA	٢٥
٤	نماذج اختبار t وتقدير المعلومات	٢٦

المستخلص :

تناول هذا البحث موضوع أثر الأنفاق العام على الناتج المحلي الاجمالي ، الذي تم كمحاولة مناقشة هذا الموضوع من خلال الإجابة على الإشكالية الرئيسية للدراسة، وذلك من خلال النظر في الإطار المفاهيم والنظري لعلاقة الناتج المحلي الاجمالي بالأنفاق العام والأنفاق على قطاع الخدمات الرئيسية الصحة والتعليم والامن، والمدارس الفكرية المنظرة في هذه العلاقة ومن ثم قياس هذا الأثر من خلال دراسة قياسية للفترة (٢٠٠٥-٢٠٢١) في العراق.

هدف البحث لمعرفة اثر الأنفاق العام على الناتج المحلي الاجمالي في العراق خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٢١) تكمن مشكلة هذه الدراسة في اثر الزيادة في الأنفاق العام وتأثير ذلك الأنفاق على الناتج المحلي الاجمالي ،افترضت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الانفاق العام والناتج المحلي الاجمالي في العراق ،وتكمن الاهمية في كونها من الجانب العملي تبرز مدى أهمية الدور الذي يلعبه الانفاق العام على الناتج المحلي الاجمالي في العراق ، اما من الجانب التطبيقي فهي تعطي نظرة حول آثار سياسة الأنفاق المطبقة على الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٢١) وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج اهمها وجود علاقة ذات دلالة احصائية طردية بين الأنفاق العام والناتج المحلي الاجمالي، ووجود علاقة ذات دلالة احصائية طردية بين الناتج المحلي الاجمالي والقطاع الخدمي، واثبتت من خلال الدراسة أن وجود علاقة عكسية ضعيفة بين الاستثمار والأنفاق العام وتتفق مع واقع النظرية الاقتصادية. وتوصي الدراسة الاهتمام بالناتج المحلي الاجمالي لزيادة الانتاجية والانتاج ، وذلك لمواجهة التحديات والظروف الصعبة ووضع سياسات ومقترحات لمعالجة التضخم على المستوى المحلي في المدى القصير والطويل واتباع سياسة الاكتفاء الذاتي في السلع الاساسية والتقليل من السلع المستوردة.

المقدمة :

يعتبر الأنفاق العام هو أداة من ادوات السياسة المالية، حيث تقوم الحكومة بالأنفاق لتحقيق اهدافها الاقتصادية والاجتماعية ويمكن تقسيم الأنفاق الى مشتريات حكومية من سلع وخدمات ومدفوعات تحويلية وتشمل الخدمات على الامن والتعليم والصحة والطرق والبنيات التحتية، ويتمتع الأنفاق العام بأهمية كبيرة في اقتصاديات الدول أحد المكونات الرئيسية والهامة حيث يمثل حوالي ثلث الناتج المحلي الاجمالي.

ويعد أيضا الأنفاق العام محركا للنمو الاقتصادي لأنه يساعد في زيادة القدرة على الانتاجية إذا وجه بصورة صحيحة لأن من الخطأ الاعتقاد أن النفقات لا تتأثر بالاقتصاد.

ويعتبر الأنفاق العام أو الغرض منه هو تحقيق منفعة عامة وتسعى الحكومة الى تحسين كفاءة الأنفاق وترشيده.

ويعد الأنفاق العام هو أحد البنود الرئيسية التي تدعم النمو الاقتصادي وذلك من خلال الزيادة في مستوى النشاط الاقتصادي بالإضافة الى أنه يعتبر أحد محددات مستوى الناتج المحلي الاجمالي لأي دولة، وهو مكون اصيل في مستوى الطلب الكلي لذلك حاول البحث قياس إثر الأنفاق العام في الناتج المحلي الاجمالي في العراق (٢٠٠٥ – ٢٠٢١).

قسم البحث الى ثلاثة مباحث ، تناول المبحث الاول الجانب النظري للانفاق العام ، و تناول الجانب النظري للناتج المحلي الاجمالي (GDP) تم تناوله في المبحث الثاني ، اما المبحث الثالث فقد تناول الاطار التطبيقي والتحليلي والقياسي للبحث .

منهجية البحث

- مشكلة البحث .
- أهمية البحث .
- أهداف البحث .
- فروض البحث .
- حدود البحث .

منهجية البحث

♦ مشكلة البحث:

تتمثل في الوقوف على أثر الزيادة في الأنفاق العام وتأثير ذلك الأنفاق على الناتج المحلي الاجمالي، وهنالك سؤال محوري للبحث يتمثل في ما مدى تأثير الأنفاق العام في الناتج المحلي الاجمالي في العراق (٢٠٠٥-٢٠٢١) .

♦ اهمية البحث:

تكمن اهمية البحث في كونها من جانب إطار الاهمية العملي تبرز مدى اهمية الدور الذي تلعبه الدولة في تحسين الأنفاق، والتعرف على مفهوم الأنفاق وكذلك ابراز الية تأثير سياسة الأنفاق العام على النمو الاقتصادي أو الناتج المحلي الاجمالي، اما من الجانب التطبيقي فهي تغطي حول آثار سياسة الأنفاق المطبقة في الناتج المحلي الاجمالي في العراق خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٢١) ، بالإضافة الى أنه يعتبر أحد محددات مستوى الناتج المحلي الاجمالي لأي دولة.

♦ اهداف البحث :

يهدف البحث الحالي الى :

١- التعرف على مفهوم الانفاق العام والناتج المحلي الاجمالي .
٢- الكشف عن اهمية الدور الذي يلعبه الانفاق العام على الناتج المحلي الاجمالي في العراق .
٣- دراسة اثر الانفاق العام في الناتج المحلي الاجمالي في العراق (٢٠٠٥-٢٠٢١).

♦ فروض البحث :

١- هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين الانفاق العام والناتج المحلي الاجمالي في العراق .

♦ حدود البحث :

- الحدود الزمانية : (٢٠٠٥-٢٠٢١) .
- الحدود المكانية : العراق .

المبحث الاول

الانفاق العام ومفاهيمه الاساسية

اولا/ مفهوم الانفاق العام :

يعرف الانفاق العام على انه مبلغ من النقود تنفقهُ الدولة لغرض تحقيق نفع عام [١] . ويعرف ايضا بانه مبلغ نقدي يقوم بتنفيذه شخص عام بهدف تحقيق نفع عام [٢]. ويعرف كذلك بأن الانفاق العام يتمثل بجميع المدفوعات والمشتريات التي تقوم بها جهات حكومية مختلفة إذ تشمل المدفوعات والمشتريات التي لا يستطيع القطاع الخاص توفيرها ولكنها مهمه للصالح العام ككل ومن امثلتها الانفاق على الدفاع والبنى التحتية وقطاع الصحة والتعليم ومدفوعات الرعاية الاجتماعية [٣]. وكذلك يعرف على انه مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية واحدى المؤسسات العامة بهدف اشباع حاجة عامه [٤].

وعن طريق التعاريف التي وردت فأن :-

النفقة العامة تتخذ عادة طابعاً نقدياً تتمثل فيما تدفعه الدولة او هيئاتها العامة للحصول على الموارد الانتاجية من سلع وخدمات وعلى سلع استهلاكية تحتاجها للقيام بنشاطاتها كدفع مرتبات واجور العاملين ودفع مستحقات الموردين والمقاولين والانفاق على الجيش وقوات الامن والانفاق على الخدمات والمرافق العامة اذ انها تتم في صورة تدفقات نقدية ويترتب على ذلك استبعاد جميع الوسائل غير النقدية كالوسائل العينية او تقديم مزايا عينية. فقد تم احلال الاسلوب النقدي محل الاسلوب العيني للدفع في جميع المعاملات الحكومية من اجل تحقيق العدالة بين افراد المجتمع في تقويم جهودهم وتقدير مرتباتهم وايضاً عدم وجود صعوبات إدارية في تحقيق هذا الاسلوب فضلاً عن سهولة مراقبته [٥]. كما يعد اشتراط صدور الانفاق من جهة عامة ركناً

---

[١]) سعيد علي محمد العبيدي ،" اقتصاديات المالية العامة "، دار دجلة ،ط١،العراق،٢٠١١،ص٥٦.

[٢]) طاهر الجنابي، "علم المالية العامة والتشريع المالي"، الجامعة المستنصرية،١٩٩١،ص١٧.

[3]) TataMCGraw-Hill Publishing ,"Macroeconomics", Deepashree and vanita Agarwal p21, 2007,india, company limited.

[٤]) فيصل فخري مرار ، عدنان الهندي ،"مبادئ الادارة المالية العامة واقتصادياتها ،المطبعة الاردنية ،الاردن، ١٩٨٠،ص١٥٥.

[٥]) محمود حسين الوادي ،"مبادئ المالية العامة ،دار المسيرة ،ط٢، عمان ، الاردن ،٢٠١٠،ص١٠٦.

اساسياً من اركان الانفاق العام اذ يدخل في اطار الانفاق العام كل النفقات التي يقوم بها الاشخاص المعنوية والعامة والدولة والهيئات العامة مثل الهيئات المحلية والهيئات العامة القومية والمؤسسات العامة والمشروعات العامة . ويعد من قبل الانفاق العام ما تنفقه الدولة لتقديم خدمات عامة مثل الدفاع والامن والقضاء والتعليم وبناء المشاريع الاقتصادية ذات الصفة التجارية [١]. ومن أجل أن تكون النفقة عامة يجب أن تؤدي إلى إشباع الحاجات العامة ،ومن ثم فأن نقدية الانفاق العام وصفة القائم بالإنفاق لا تكفي لتحقيق النفقة العامة وإنما يجب أن يؤدي الانفاق العام إلى تحقيق منفعة عامة ، وتبرير ذلك أنه ما تستدعيه الضريبة من تحمل عبئها كافة أيضاً الافراد ومغارمها على السواء ، فأن مغنمها أو فوائدها يجب أن يوجه لمنفعة الأفراد على السواء ، أي أن تنفق حصيلة الضريبة لسداد الحاجة العامة المؤدية إلى تحقيق المنفعة العامة .ومن ثم فأن المؤسسات والادارات الحكومية لم تنشأ لمنفعة فرد أو طائفة من الافراد وانما أنشئت لسد حاجة عامة والاموال العامة هي أحدى الوسائل التي تستخدمها هذه الجهات لبلوغ هذه الغاية وكل ما يخرج من هذا المال يجب أن ينفق لتحقيق المنفعة العامة أي إلى إشباع حاجة عامة[٢] .

ثانياً : تقسيمات الأنفاق العام .

يتم تقسيم النفقات العامة أو تبويبها في وثيقة الموازنة العامة للدولة وفق فئات متجانسة وبموجب عدة أنواع وطرائق تختلف من دولة إلى أخرى حسب الاعتبارات السياسية أو الادارية أو الوظيفية، وقد حرصت أغلب دول العالم على أن تستخدم تقسيمات متعددة ومختلفة تساعد المخطط المالي على رسم السياسة الأنفاقية وتوزيع النفقات بما يحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ، كالتأثير في مستوى الإنتاج والتشغيل وإعادة توزيع الدخل القومي[٣] ، وفيما يأتي أهم تقسيمات الأنفاق العام :-

---

[١]) وليد عبد الحميد عايب ، " الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الأنفاق الحكومة (دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية)" ، ط١ ،مكتبة حسين العصرية ، بيروت –لبنان ، ٢٠١٠ ، ص١٠٢.

[٢])عادل فليح العلي ، " المالية العامة والقانون المالي والضريبي "، الجزء الاول ، ط٢ ، إثراء للنشر والتوزيع ، الاردن ، ٢٠١١ ، ص٤٢.

[٣])محمد عبد العزيز المعارك ، علي شفيق ، " أصول وقواعد الموازنة العامة (مع الاشارة إلى تطبيقات من المملكة ودول أخرى) " ، جامعة الملك سعود ، المملكة العربية السعودية ، ٢٠٠٣ ، ص٧٦.

١ – التقسيمات العلمية للنفقات العامة .

النفقات العامة غير متجانسة من حيث طبيعتها وخصائصها ومواصفاتها المختلفة لذلك يصار إلى تقسيمها على وفق معايير واعتبارات معينة كالتكرار والدورية والانتظام وأهداف أو نطاق سريان النفقات العامة[١]، واهم هذه التقسيمات ما يأتي :-

أ-النفقات العامة الحقيقية والنفقات العامة التحويلية.

تنقسم النفقات العامة من حيث طبيعتها إلى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية ، ويقصد بالنفقات الحقيقية تلك التي تصرف مقابل حصول الدولة على السلع والخدمات اللازمة لتسيير المرافق العامة سواء في ذلك المرافق التقليدية أو التي أقتضاها تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية كالمرتبات والأجور وأثمان المهمات والتجهيزات التي تبتاعها أجهزة الدولة ، أما النفقات التحويلية أو الناقلة فيقصد بها تلك التي لا يترتب عليها حصول الدولة على سلع وخدمات ، بل تحويل جزء من الدخل القومي من فئة إلى أخرى أو من قطاع إلى آخر ومن أمثلتها النفقات التحويلية الاجتماعية كإعانات البطالة والشيخوخة وغيرها ، والنفقات التحويلية الاقتصادية التي تقدم بشكل منح مالية أو قروض بشروط يسيرة أو سلع وخدمات مجانية أو بأسعار تفضيلية [٢] .

ب-النفقات العامة العادية والنفقات العامة الغير عادية .

النفقات العامة العادية هي تلك النفقات التي تنفق بشكل دوري ومنتظم سنويا ، دون أن يعني هذاً الانتظام والتكرار ثبات مقدار النفقة أو تكرارها بالحجم ذاته ، ومثالها الرواتب والأجور ونفقات الصيانة ونفقات العدالة وفوائد القروض العامة و نفقات الادارة العامة للدولة أما النفقات العامة غير العادية هي تلك النفقات التي لا تتكرر بانتظام ولا تتميز بالدورية فهي تحدث في مدد متباعدة وبصورة غير منتظمة ، ومثالها النفقات العامة الاستثمارية الضخمة بناء السدود

---

[١])سعيد علي محمد العبيدي ، مصدر سابق ، ص٦١.

[٢]) أمجد عبد المهدي ، محمود يوسف عقلة ، " دراسة في المالية العامة "، ط١ ، مكتبة المجتمع العربي ، عمان ، ٢٠١١،ص٨٣-٨٤.

والخزانات ونفقات مكافحة البطالة ونفقات الحرب والنفقات العامة اللازمة لمواجهة الكوارث الكبيرة كالفيضانات والزلازل والبراكين[١] .

ج-النفقات العامة الجارية والنفقات العامة الرأسمالية .

يقصد بالنفقات العامة الجارية تلك النفقات اللازمة لإدارة أجهزة الدولة وتمكينها من الحصول على السلع والخدمات اللازمة لإشباع حاجات جارية ، إذن فهي نفقات إدارية ، ومثالها الاجور والمرتبات ونفقات الصيانة وتشبه هذه النفقات في طبيعتها النفقات العادية بكونها تتكرر في انتظام ودورية في الموازنات العامة ، أما النفقات العامة الرأسمالية أو الاستثمارية فهي نفقات لازمة لزيادة الانتاج وتوفير أسباب النمو . لذلك فهي تبرر الالتجاء إلى القروض العامة والتمويل التضخمي لتوفير الموارد المالية اللازمة لتحقيق هذه الغاية [٢] .

د-النفقات العامة المركزية والنفقات العامة المحلية.

تقسم النفقات العامة من ناحية نطاق سريانها إلى نفقات عامة مركزية ونفقات عامة محلية فالنفقات المركزية تكون موجهة لصالح مجتمع الدولة بكامله ، مثل نفقات الأمن والدفاع والبحوث العلمية ... الخ ، أما النفقات المحلية فتكون موجهه لصالح سكان إقليم معين أو منطقه معينة داخل الدولة فهي نفقة محلية ، مثل نفقات أيصال الكهرباء والماء والهاتف وغيرها . وتتبع فائدة هذا التقسيم من الناحية الادارية فهو يساعد على أجراء المقارنة في الانفاق على مستوى الأقاليم ، ويسهل عملية متابعة تطور الأنفاق خلال الفترات المختلفة [٣] .

---

[١])محمود حسين الوادي ، زكريا احمد عزام ، " مبادئ المالية العامة " ، ط١ ، دار المسيرة ، عمان ، ٢٠٠٧، ص١٣٧.

[٢]) عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد ، " اقتصاديات المالية العامة "، ط٢ ، المطبعة الكمالية ، القاهرة ، ١٩٩٦، ص٧١.

[٣]) محمد خالد المهايني ، خالد شحادة الخطيب ، " المالية العامة "، جامعة دمشق ، سوريا ، ٢٠١٥ ، ص١٥٢-١٥٣.

٢ – التقسيمات العملية للنفقات العامة .

تظهر هذه التقسيمات للنفقات العامة في موازنات الدول المختلفة ، وهي تقسيمات لا تتقيد بالاعتبارات العلمية أنما تتأثر باعتبارات وظيفية أو إدارية [١] ، وتختلف هذه التقسيمات من دولة لأخرى وحسب الاعتبارات السياسية أو الادارية أو الوظيفية [٢]. ومن أبرز هذه التقسيمات ما يأتي:-

أ-التقسيم الوظيفي للنفقات العامة.

يتم الاعتماد حسب هذا التقسيم على الوظائف التي يتم الانفاق عليها ، ليتسنى للدولة التعرف على مصاريف كل دائرة من دوائرها وقدرتها الانتاجية لتقارنه مع مصاريف وإنتاجية القطاع الخاص ،وهذا الأسلوب له مزايا منها معرفة مصاريف وإنتاجية إدارات الدولة المختلفة ، التعرف على وظائف وتقدير النفقة المحددة لكل وظيفة إلى جانب المساعدة على اتخاذ القرار الصائب وامكانية الرقابة السريعة ، أما عيب هذه الطريقة فتكمن في أن الوظيفة في الحكومة تؤثر في باقي الوظائف وتتأثر بها ،ومن ثم تؤثر في جميع إدارات الدولة [٣] .

ب-التقسيمات الاقتصادية للنفقات العامة.

تجري هذه التقسيمات بالاستناد إلى التقسيم الإداري لمهام مختلف الدوائر الحكومية توزع هذه المهام حسب تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة كالصناعة والزراعة ، وهذا التقسيم يأخذ بنظر الاعتبار المظاهر الاقتصادية والاجتماعية والتي تشمل النفقات اللازمة لسير الادارة ومختلف المصالح العامة مثل الرواتب والأجور ، ونفقات الانشاء وهي نفقات منتجة تؤدي إلى زيادة دال خل القومي ونفقات التوزيع (إعادة توزيع الثروة) وتختلف نفقات التوزيع بحسب مجالات استخدامها وطبيعة أهدافها ومنها الاعانات الاقتصادية التي تمنحها الدولة لبعض

---

[١]) هشام محمد صفوت العمري ، "اقتصاديات المالية العامة " ، ط٢ ،مطبعة التعليم العالي ، بغداد – العراق ، ١٩٨٨،ص٣٦.

[٢]) سعيد علي محمد العبيدي ، مصدر سابق ، ص٦٦ .

[٣]) طارق الحاج ، " المالية العامة " ، ط١ ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، ٢٠٠٩ ، ص١٢٦.

منتجي السلع الضرورية للحد من ارتفاع أسعارها ، والاعانات الاجتماعية والتي تستهدف تحسين أحوال المعيشة لبعض فئات المجتمع كإعانات الشيخوخة والضمان الاجتماعي وغيرها [١] .

ج-التقسيمات الادارية للنفقات العامة .

ويقصد بها النفقات التي تتعلق بسير المرافق العامة ، واللازمة لقيام الدولة وتشتمل هذه النفقات على نفقات الدفاع والأمن والعدالة والجهاز السياسي ، إذ يجري توزيع النفقات العامة وفقاً للوحدات الإدارية التي اعطيت حق التصرف في الاموال مثل الوزارات ، وهي نفقات تواجه الحاجات العامة في المجالات التقليدية والضرورية لحماية الافراد داخليا ًوخارجياً وتوفير العدالة فيما بينهم وتنظيم الشؤون السياسية لهم [٢] .

ثالثاً:- الأنفاق العام من منظور المدارس الاقتصادية.

١ - وجهة نظر المدرسة الكلاسيكسة :

حدد اقتصاديو المدرسة الكلاسيكية الواجبات والوظائف السيادية للدولة والتي يجب أن تكون بنظرهم في اضيق الحدود[٣]، إذ يجب على الدولة بنظرهم أن لا تسرف في النفقات العامة وان تقتصد بها وتدفع الرواتب والأجور للعاملين في القطاع الحكومي استنادا إلى الانجاز الذي يقدمه العامل وعلى أساس هذه القواعد بنيت المالية العامة ، فكان توازن الميزانية غاية أساسية وكانت النفقات العامة تقتصر على الحاجات العامة الأساسية وتمثل نسبة ضئيلة من الدخل القومي ، ومعظم الايرادات ناتجة عن الضرائب ، وجاءت هذه الافكار من تأثر اقتصاديي المدرسة الكلاسيكية أمثال آدم سميث و ساي بفلسفة الحرية الاقتصادية التي كانت سائدة في ذلك الوقت والتي عملت على الحد من الدور الاقتصادي و الاجتماعي الذي تؤديه الدولة ، إذ حدد آدم سميث في كتابه " ثروة الامم " الوظائف التي تقوم بها الدولة والتي تمثلت بحماية المجتمع من العنف وغزو المجتمعات الأخرى وأن تعمل على تحقيق العدالة لجميع المواطنين والعمل على أقامة المؤسسات العامة والتي تهدف إلى تحقيق الصالح العام وبأعلى مستوى ممكن ، لان تدخل الدولة بنظرهم يؤدي إلى الاخلال بمبدأ الحرية الاقتصادية ، ومن هذه الوظائف المحددة للدولة

---

[١]) محمد طاقه ، هدى العزواي ، " اقتصاديات المالية العامة " ، ط١ ، دار المسيرة ، عمان ، الاردن ،٢٠٠٧، ص٥٧.

[٢]) سوزي عدلي ناشد ، " المالية العامة " ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت – لبنان ، ٢٠٠٣ ، ص٣٧ – ٣٨.

[٣]) محمد خصاونة ، " المالية العامة النظرية والتطبيق " ، ط١ ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان – الاردن، ٢٠١٤،ص٢١.

أطلق على الدولة لقب الدولة الحارسة ، وعن طريق قانون المنافذ الذي أشتهر به الاقتصادي ساي والذي ينص على أن " العرض يخلق الطلب " وتأكيد آدم سميث على فكرة اليد الخفية أكد بذلك الكلاسيك على أن التوازن يحدث تلقائيا غيل الكامل لموارد المجتمع الانتاجية ويتكيف مع الظروف السائدة دون الحاجة لتدخل الدولة [١] .

٢- وجهة نظر المدرسة الكنزية

اخذت أفكار الاقتصاديين الكلاسيك بالتلاشي تدريجياً وبالأخص في المدة من ١٩٢٩ الى ١٩٣٢ إذ هيمنت القوى الانكماشية على المشهد الاقتصادي العالمي [٢] ، وأثبت الكساد الكبير عدم إمكانية تحقيق التوازن الاقتصادي علميا إذ أصبح واضحا بجلاء اهميه الدور الذي يمكن ان تؤديه السياسة المالية في احداث التوازن المنشود ، ونتيجة لكل هذا فقد اتخذت السياسة المالية معنى أوسع من المعنى السابق ،وأصبح يقصد بها مجهودات الحكومة لتحقيق الاستقرار وتشجيع النشاط الاقتصادي ، ويعد هذا التطور نتيجة " للفكر الكينزي " والذي ينبع من نظرية كينز في العمالة والفائدة والنقود ، ففي تلك النظرية هاجم كينز كثيرا افكار الاقتصاديين الكلاسيك ، وأشار كينز في نظريته إلى أن ميزانية الحكومة(او الدولة)، أنما تمثل قطاعاً حيوياً له اهميتة الكبرى و آثاره البالغة في القطاعات الاخرى فأدلى بأهمية الدور ألذي تؤديه السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، كما أوضح أن العبرة ليست بتوازن ميزانية الحكومة بل والأهم من ذلك هو توازن ميزانية الاقتصاد القومي ، إذ أصبحت الميزانية صورة لدور الدولة الاقتصادي ، وأداة تحقق أهدافها ، ففي اختيار نفقاتها ومصادر أيرادتها تحاول الدولة قبل كل شي أن يتم هذا الاختيار على نحو يتسق مع سياستها الاقتصادية ويساعد على تحقيقها اخذة في الحسبان ان يتم ذلك في ظل توازن اقتصادي كلي [٣] ، وهذا ما أدى إلى زيادة حجم النفقات العامة ،

---

[١]) ينظر في ذلك : -خبابه عبد الله ، " أساسيات في اقتصاد المالية العامة " ، مؤسسة شباب الجامعة ، الجزائر ، ،ص٢٠-٢١. -جعفر طالب أحمد ، " تاريخ الفكر الاقتصادي ، دراسة تحليلية للأفكار الاقتصادية عبر الحقب الزمنية "، الجزء الأول ، ط٢ ، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية ، بغداد ، ٢٠١٧ ، ص٢٤٥.

[2]) Dragoljub stojanov،" Validity of the economic thoughts of Keynes and marks for the 21st century" ، similarity ، University of Rijeka ، Croatia ، 2007 ، p15.

[٣]) عادل احمد حشيش ، " اساسيات المالية العامة " ، دار النهضة العربية ، بيروت – لبنان ، ٢٠٠٧ ، ص٤٥-٤٦.

وتعددها من ناحية أخرى ، وأصبحت النفقات العامة أداة رئيسة لتدخل الدولة ، في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية [١] .

٣- وجهة نظر المدرسة النيوكلاسيكسية

في النصف الأخير من القرن التاسع عشر أستمر التقدم الصناعي في معظم دول أوربا وأزداد الرخاء بصورة لم تكن متوقعة من قبل ، وظهر وكأن النمو الاقتصادي لم يعد يمثل مشكلة تستحق كل هذا الاهتمام الذي أولاه الاقتصاديون في السابق ، وأصبح الاعتقاد بأن النمو يمكن أن يتم من تلقاء نفسه بصورة طبيعية ، إذ أدت التطورات الاقتصادية المذكورة آنفا إلى قيام طائفة من الاقتصاديين المفسرين للأساليب التي يعمل بها النظام أمثال ليون والراس وألفريد مارشال وغيرهم ، إذ تمثل اهتمام هؤلاء الاقتصاديين بتحليل السلوك الاقتصادي مع التركيز على سلوك الوحدة الاقتصادية(المستهلك والمشروع) وكيف يتم لهذه الوحدات اتخاذ قرارتها أي دراسة السلوك الاقتصادي للوحدات الصغيرة [٢] .

وبرزت على يد هذا التيار المساهمات الجزئية أي الانتقال من التحليل الكلي إلى التحليل الجزئي للاقتصاد [٣] ، كما أكدوا على أن الافراد يحاولون تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاه الاقتصادي وتسعى الشركات إلى تعظيم أرباحها أي أنهم يؤكدون على مبدأ الحرية الاقتصادية [٤] .

٤-وجهة نظر المدرسة النقدية

تعرضت النظرية الكنزية في أواخر عقد الستينات وبداية عقد السبعينات من القرن الماضي ، إلى مشكلات وتحديات كبيرة تمثلت في تفاقم معدلات البطالة والتضخم معا ، وهو ما عرف بظاهرة

---

[١]) أحمد زهير شامية ،خالد الخطيب ، " المالية العامة "، دار زهران للنشر، عمان – الاردن ،١٩٩٣ ،ص٤٢ .

[٢])مدحت القريشي ، " تطور الفكر الاقتصادي"، ط١ ،دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٨،ص١٩٧ – ١٩٩.

[3]) Randy R.grant ،" The History of economic thought"،seven Edition،Pacific Lutheran University،United states of America،2007،p275

[4]) Daniel L.Thornton،"How would Modern Macro economic school of Thought Respond to the Recent Economic Crisis?"،Federal Reserve Bank of st.Louis،Economic Synopses ،2009،p2.

الركود التضخمي ونظراً لمحدودية الفكر الكينزي وعدم قدرته على تفسير ظاهرة التضخم التي زامنت ظاهرة الركود الاقتصادي [١] .

جاءت مدرسة شيكاغو (مدرسة الفكر الاقتصادي النقدي) والتي أكدت على دور السلطة النقدية (البنك المركزي) في السيطرة على كمية الاموال المتداولة من أجل تحقيق الاستقرار والنمو [٢] وكان ميلتون فريدمان هو الصوت المهيمن من بين اقتصادين المدرسة النقدية في تحدي الافكار الكنزية [٣] ، وركزت هذه المدرسة وبقوة على السياسة النقدية كأفضل وسيلة ممكنة لتحقيق التوظف الكامل وتحقيق معدل جيد للنموالاقتصادي[٤] ،إذ لها الأثر الفعال في مختلف الأنشطة الاقتصادية ومن ثم عملوا على حصر دور الدولة في أضيق الحدود لأنه حسب اعتقادهم أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق السياسة المالية لتحقيق الاستخدام الكامل لعناصر الانتاج ومن ثم تحقيق التوازن الاقتصادي لن يتحقق و أنما على العكس فأن هذا التدخل قد يؤدي إلى تعمق اللاتوازن [٥] ، من هذا يتضح لنا أن السياسة المالية لدى النقوديين لم تلق أي اهتمام على عكس السياسة النقدية والتي أحتلت المرتبة الأولى لديهم.

٥- وجهة نظر مدرسة التوجهات العقلانية :

ظهرت هذه المدرسة عندما بدأ الشك يراود المفكرين الاقتصاديين وصنّاع القرار بمدى فاعلية السياستين المالية والنقدية للمدرستين الكنزية والنقدية ومن أبرز مفكريها (روبرت لوكاس) و (توماس سارجنت) إذ أهتم هؤلاء المفكرين بصياغة نظرية التوقعات العقلانية [٦] ، والتي تفترض

---

[١]) نبيل جعفر عبد الرضا ، " تطور الفكر الاقتصادي من أفلاطون إلى فريدمان " ، ط١ ،مؤسسة التاريخ العربي ، بيروت – لبنان ،٢٠١٢ ، ص٢٠٥.

[2]) Chacko Jose،Rajan،"History of Economic Thought"،University of Calicut 2011،p169-170

[3]) Ropert L.Hetzel،"What Remains of Milton friedmans Monetarism?"،2017،p3

[٤]) سامي خليل ، " النظريات والسياسات النقدية والمالية "، ط١ ،شركة كاظمة للنشر والتوزيع ،الكويت ، ١٩٨٢،ص١٧١.

[٥]) نبيل جعفر عبد الرضا ، مصدر سابق ، ص٢٠٦ .

[٦]) جعفر طالب احمد ، " تاريخ الفكر الاقتصادي ، دراسة تحليلية للأفكار الاقتصادية عبر الحقب الزمنية " ، الجزء الثاني ، ط٢ ، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية ، بغداد ، ٢٠١٧ ، ص٢٦١-٢٦.

تفترض أن الافراد والمؤسسات الاقتصادية قادرون على التكيف وبسرعة مع التغيرات التي تحدث في الظروف الاقتصادية وتوقع ما سيحدث عن طريق دراسة أنماط النشاط الاقتصادي[١].

ووفقاً لنظرية التوقعات العقلانية فأن السياسة المالية والنقدية المتوقعة لا يمكن أن تستخدم لتحقيق وطبقاً الاستقرار الاقتصادي فمثلاً عندما تقرر الحكومة زيادة الانفاق العام لنظرية التوقعات العقلانية يتوقع القطاع العائلي والمنشآت أثاراً لهذه الزيادة فالأجور النقدية والاسعار سوف تزداد ولكن الناتج والعمالة سوف يبقيان على حالهما ومن ثم فأن السياسة النقدية والمالية المرنة لا تؤدي غرضاً نافعاً،لأن الأجور النقدية والأسعار سوف تتغير إلى أن يعود الناتج و العمالة إلى مستوياتهما الاصلية حتى في غياب مثل هذه السياسات[٢].

٦- مدرسة اقتصاديو جانب العرض:

تعرضت المدرسة الكنزية للكثير من الانتقادات بسبب إهمالها لجانب العرض الكلي ، وقد عرف منتقدوها باقتصاديين جانب العرض[٣]، منطلقة من أن الناتج لا يعتمد فقط على الطلب الكلي بل يعتمد أيضا على قابلية الاقتصاد في عرض السلع و الخدمات ، لهذا تدعو هذه المدرسة إلى أن يتم اعتماد سياسات من شأنها أن تحفز النمو في العرض الكلي ، عن طريق دعم الانتاج وتحقيق الاستخدام الكامل ، وهذه الدعوة تعد بمثل أنتقاداً واضحاً للمفاهيم الكنزية[٤]، لذلك كانت الفكرة الرئيسة لهذه المدرسة هي بالتحول من دور السياسة المالية في إنعاش الطلب الكلي الفعال حسب رؤية كينز إلى سياسة إنعاش الانتاجية ونموها أي جانب العرض . إذ أن تخفيض الضرائب المفروضة على القطاع الخاص والمستهلكين سيؤدي إلى تشجيع الأفراد على العمل

---

[1]) John B.Tayior ،"How The Raltional Expectations Revolution Has Changed Macro Economic Policy Research"، Revised Draft ، Stanford University، 2000، p 4.

[٢]) مايكل ابدمجان ، " الاقتصاد الكلي ، النظرية والسياسة " ، دار المريخ للنشر ، المملكة العربية السعودية ،ص ٣٤٠ -٣٣٩.

[٣]) مايكل ابدمجان ، مصدر سابق ، ص٣٤٢.

[٤]) عبد علي كاظم المعموري ، " تاريخ الافكار الاقتصادية " ، ط١ ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ،٢٠١٢ ،ص٤٦١.

لمدة أطول وعلى بذل جهداً أكبر كما أن معدلات الضريبة ستشجع كل من الادخار والاستثمار وكل هذا سينعكس ايجابياً على العرض الكلي [١].

كما تنظر هذه المدرسة إلى الحكومة على أنها غير منتجة ويتعين عليها ان تعمل فقط الاشياء امور المجتمع قانونيا بما فيها حماية المجتمع من الاعداء الخارجيين و ً ونظامياً الضرورية لتمشية وكل ما عداه فهو مضيعة للوقت وهدر[٢].

٧- وجهة نظر النظام الاشتراكي :

في منتصف القرن التاسع عشر ظهرت وبشكل واسع مساؤى النظام الرأسمالي والمتمثلة بالانخفاض الكبير في أجور العمال وأرتفاع عدد ساعات العمل وتركز الثروات بيد فئة قليلة من المجتمع[٣]، كل هذه الاسباب جاءت كبوادر لظهور النظام الاشتراكي والذي يعتبر امتداد لأفكار الفيلسوف اليوناني (افلاطون) من خلال تكوين جمهورية مثالية فاضلة يعيش فيها الناس بشكل متساوي ، حيث عمل النظام الاشتراكي على ازالة الفوارق الطبقية في المجتمع واقامة نظام اقتصادي متوازن بعيداً النظام الا عن التقلبات والازمات التي مر بها النظام الرأسمالي ، كما يقوم النظام الاشتراكي أيضاً على قاعدة متينة وهي الاعتماد على الطابع الجماعي الذي تسوده العدالة والمساواة بعيدا الفردي ، اي يعتمد وبشكل كبير على التخطيط المركزي (الدولة) [٤].أي نستنتج مما ذكر اعلاه بأن الدولة هي المحرك الاساسي وصاحبة الدور الرئيسي في الحياة الاقتصادية بما تتمتع به من حق الالزام للافراد والمشروعات بالانصياع لاوامرها[٥] .

---

[١]) جعفر طالب احمد ، " تاريخ الفكر الاقتصادي ، دراسة تحليلية للأفكار الاقتصادية عبر الحقب الزمنية " ، الجزء الثاني ، مصدر سابق ، ص٢٦٤.

[٢]) مدحت القريشي ، مصدر سابق ، ص ٣١٨.

[٣]) محي محمد مسعد ، " الدولة ودورها في ظل تحديات العولمة " ، ط١ ،مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع ، مصر – الاسكندرية ، ٢٠١٠ ، ص١٩ .

[٤]) عبد الله الطاهر وآخرون ، " مبادئ الاقتصاد السياسي " ، ط١ ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الاردن – عمان ، ٢٠٠٢، ص١٨٣.

[٥]) غربي فاطمة الزهرة ، " إنتاجية العمل دراسة مقارنة بين مؤسسة عمومية ومؤسسة خاصة (دراسة حالة مؤسسة الزجاج "Nover "العمومية والآجر "CCB "الخاصة خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٦)،(رسالة ماجستير ، جامعة حسيبة بو علي – كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، ٢٠٠٨ ،ص١١.

المبحث الثاني

الناتج المحلي الإجمالي

اولا : مفهوم الناتج المحلي الاجمالي .

يعد الناتج المحلي الإجمالي (GDP) جزء مهم من الحسابات القومية للدول، ويعد أيضا واحد من أكثر الطرق لديها وأهمية لقياس الأداء الاقتصادي لتلك الدول، حيث يعبر الناتج المحلي الإجمالي عن القيمة السوقية الإجمالية للسلع والخدمات النهائية التي ينتجها اقتصاد الدولة في سنة ما، وذلك لكونه أكثر المعايير شمولا، كما يتضح من مفهوم الناتج المحلي الإجمالي بأنه يعتبر تدفق(Flow)، حيث تستخدم السلاسل الزمنية للناتج المحلي الإجمالي من قبل معظم الاقتصاديين وذلك لاجراء التنبؤات الاقتصادية المهمة كونه تشترك فيه جميع عناصر الإنتاج المتاحة للمجتمع[١] .

لذلك يعتبر الاهتمام بموضوع دراسة الناتج المحلي الإجمالي من المواضيع المهمة والذي يستحق البحث والتعمق فيه لكونه يشكل معيارا رئيسا؛ لتحسين الاقتصاد الكلي كونه يقيس مستويات المعيشة للأفراد ويعد مؤشرا للمقارنة بين اقتصاديات الدول المختلفة لتحديد مستوى الأداء الاقتصادي لكل دولة على حدى.

اهتم العديد من الكتاب والباحثون في مجال الاقتصاد بمفهوم الناتج المحلي الإجمالي، وظهرت العديد من التعريفات لهذا المفهوم، حيث عرفه [٢] على أنه "هو القيمة النقدية (السوقية) لكافة السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد دولة ما خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة". وعرف أبو عبودة (٢٠١٤) [٣] الناتج المحلي الإجمالي بأنه "مجموع قيم السلع والخدمات

---

[١]) فضل الله عادل ادريس ، " ادوات السياسة المالية واثرها على الناتج المحلي الاجمالي في السودان الفترة ١٩٩٠-٢٠١٤ " ، مجلة الدراسات العليا – جامعة النيلين – السودان ، المجلد ٥ ، العدد ٢٠ ، ٢٠١٦ ، ص ٦٧-٨٠.

[٢]) البدور عبدالله خالد ،" مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الاجمالي في الاردن "، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة ال البيت ، الاردن ، ٢٠١٦ ، ص ٤٠-٤٢.

[٣]) أبو عبودة امال احد ، " تاثير الضرائب على النشاط الاقتادي في ليبيا خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١٠ ، مجلة الاستاذ – نقابة اعضاء هيئة التدريس بجامعة طرابلس ، العدد ٦ ، الجزائر ، ٢٠١٤ ، ص ٣٩.

النهائية التي ينتجها الاقتصاد الوطني للدولة خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة في العادة".

كما وعرفه الأشقر (٢٠٠٢) [١] بانه "مقياس للأنشطة الاقتصادية المختلفة ومقياس للنمو الاقتصادي، بحيث كلما كان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أكبر كان مستوى معيشة السكان أكبر".

أما الرشيد (٢٠١٤) [٢] فقد عرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه " مجموع ما ينتج من سلع وخدمات نهائية في إطار حدود الدولة الجغرافية خلال فترة زمنية محددة(في الغالب سنة)، سواء أكان ذلك بواسطة مواطني الدولة نفسها أو من خلال المقيمين الأجانب على أرضها ".

عموما، يعرف الناتج المحلي الإجمالي على أنه إجمالي القيمة النقدية لجميع السلع والخدمات المنتجة في دولة ما في فترة معينة، وعادة ما تمتد هذه الفترة لسنة واحدة. وتتمثل الطريقة الأكثر استخداما لحساب الناتج المحلي الإجمالي في جمع قيمة الاستهلاك الفردي والاستثمار والإنفاق العام والفرق بين الصادرات والواردات.

الناتج المحلي الإجمالي= الاستهلاك + الاستثمار + الإنفاق العام + (الواردات والصادرات)

فضلاً عن ذلك، توجد مؤشرات أخرى مستمدة من الناتج المحلي الإجمالي مثل الناتج المحلي الإجمالي الاسمي أو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وعلى الرغم من أن هذه المؤشرات توفر معلومات دقيقة، إلا أنها تخلق بدورها مشاكل في فهم الناتج المحلي الإجمالي. ويعود ظهور مصطلح الناتج المحلي الإجمالي إلى فترة ما بين الحربين في الولايات المتحدة. اقترح سيمون كوزنتس، الخبير في المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية سنة ١٩٣٤ صيغة الدخل القومي لاحتساب خسائر أزمة سنة ١٩٢٩([٣]) . في البداية، كان الناتج القومي الإجمالي الصيغة الأكثر استخداما، واعتمد على قياس الخدمات والسلع المنتجة في بلد. على عكس ذلك، يقيس الناتج المحلي الإجمالي مجموع الخدمات والسلع في بلد ما بغض النظر عن مكان العمل. وقد نشرت

---

[١]) احمد الأشقر،" الاقتصاد الكلي "، ط١ ، الدار العلمية الدولية للنشر ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، ٢٠٠٢ ، ص ٦٨.

[٢]) حاتم الرشيد ، " قراءة تحليلية : الناتج المحلي الاجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي " التعاون الصناعي ، العدد ١١١، قطر ، ٢٠١٤ ، ص ٣٠-٤١.

[3]) Bureau of Foreign and Domestic Commerce and Simon Kuznets.(1934). National Income, 1929-1932. Washington: U.S. Government Printing Office.

إحصاءات الناتج القومي الإجمالي الأولى سنة ١٩٤٢ في الولايات المتحدة الأمريكية لتحليل الجدوى الاقتصادية لبرنامج الرئيس فرانكلين روزفلت[١]. واقترح الاقتصادي البريطاني جون ماينارد كينز صيغة أخرى سنة ١٩٤٠ لتقييم قدرة المملكة المتحدة على تصنيع الأسلحة أثناء الحرب العالمية الثانية. في الواقع، تتناقض صيغة كينز مع صيغة كوزنتس في أنه اعتبر الإنفاق العام بمثابة تكلفة للقطاع الخاص، بينما اعتبره البريطاني جزءا من الطلب. وأخيرا، أصبحت نسخة كينز هي السائدة، وتم اعتمادها بمثابة التعريف النهائي للناتج المحلي الإجمالي. أصبح الناتج المحلي الإجمالي المقياس الدولي الموحد لحساب قيمة الإنتاج الاقتصادي في مختلف دول العالم بعد مؤتمر بريتون وودز سنة ١٩٤٤ الذي حدد ملامح النظام الاقتصادي العالمي بعد الحرب. ومع ذلك، لم تنتقل الولايات المتحدة الأمريكية من إعتماد الناتج القومي الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي حتى سنة ١٩٩١ ([٢]).

وما انفكت الأصوات الناقدة تحذر من مغبة الاعتماد على الناتج المحلي الإجمالي لقياس مدى تطور اقتصاد هذه الدولة أو تلك. على سبيل المثال، نما الناتج المحلي الإجمالي لنيجيريا بنسبة ٧ بالمائة بين سنتي ٢٠٠٠ و ٢٠١٤، الأمر الذي أدى إلى تصنيف كأكبر اقتصاد أفريقي. ومع ذلك، خلال تلك السنوات استمرت معدلات الفقر المدقع والبطالة في الارتفاع. كما تحتل نيجيريا مرتبة متأخرة جدا عالميا فيما يتعلق بمؤشرات التنمية البشرية، وبالكاد تحسن الوضع بنسبة ٠.٠٣ نقطة بين سنتي ٢٠١٠ و ٢٠١٥. في الواقع، حال الفساد والنزاعات المسلحة وبيئة الاستثمار غير المناسبة، مع مشاكل أخرى، دون تحقيق النمو الاقتصادي وضمان الرفاهية للشعب النيجيري رغم الثروة النفطية الهائلة التي تملكها البلاد. وكان كوزنتس نفسه قد شدد على ضرورة التمييز بين مؤشرات النمو كما ونوعا، وأكد أن الناتج المحلي الإجمالي ليس مؤشرا على الرفاهية أو التنمية. ومرد ذلك إلى أن النمو قد يحدث بسبب زيادة عدد السكان النشطين في البلاد أو اكتشاف موارد جديدة مثل الثروات النفطية، أو حدوث تطور تكنولوجي، وهو ما يحسن الإنتاج. في المقابل، تعتمد التنمية على تحسين التعليم والصحة والبيئة، فضلا عن تطوير البنية

---

[١]) غادة صالح عبود ، " تأثير الصدمات النفطية على الناتج المحلي الاجمالي للعراق والكويت والسعودية للمدة ١٩٧٠-٢٠٢٠ دراسة قياسية"، رسالة ماجستير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد – جامعة القادسية ، ٢٠٢١ ، ص ١٥ .

[2])Constanza, Robert, Maureen Hart, Stephen Posner, and John Talberth.(2009)"Beyond GDP: The Need for New Measures of Progress." The Pardee Papers, No. 4

التحتية والإدماج الاجتماعي والإنتاجية([1]). يمثل الناتج المحلي الإجمالي أي شيء له قيمة نقدية، بعبارة أخرى أي شيء يمكن شراؤه أو بيعه. على العكس من ذلك، فإن الكثير من الأشياء التي نقدرها كبشر ليست ملموسة أو قابلة للتبادل على غرار الصحة والاستقرار المهني والسعادة والثقة في المؤسسات والمساواة والسلامة العقلية. من هنا تأتي معظم مشاكل الناتج المحلي الإجمالي، الذي يركز على الإنتاج والاستهلاك بغض النظر عن تكلفته الاجتماعية والبيئية، وجودة ما يتم إنتاجه أو كيفية توزيعه بين السكان. نظرياً، تعزز الاختناقات المرورية الناتج المحلي الإجمالي على افتراض استهلاك كميات أكبر من البنزين، ولكن على الأرجح، فإن سكان مدينة بنغالور الهندية، المدينة التي تعاني من أكبر الاختناقات المرورية في العالم، لا يعتقدون أن هذا الأمر يحسن مستوى معيشتهم. في الواقع، تؤدي الأنشطة الملوثة إلى مضاعفة النمو بشكل عام. في حال لوث أحد المصانع نهرا قريبا، فإن الإنفاق العام لتنظيف النهر سيزيد من الناتج المحلي الإجمالي. تساهم الجريمة أيضا في تحقيق النمو، لأنها تؤدي إلى استخدام كاميرات المراقبة الأمنية وأنظمة الإنذار بشكل أكبر. كما أن قطع جميع أشجار غابات الأمازون سيضاعف الناتج المحلي الإجمالي للعديد من البلدان. هذا يعني ببساطة أن النمو يعتمد إلى حد كبير على الإفراط في استغلال الموارد الطبيعية([2]). في المقابل، لا يحظى العمل المنزلي والرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل التطوعي، والعلاقات العائلية وعلاقات الأجوار، بقيمة سوقية، وبالتالي ليس له مكان في الناتج المحلي الإجمالي. وتعتبر هذه الأنشطة ركائز أساسية للرفاه الاجتماعي والاقتصادي في جميع البلدان ولا سيما في البلدان النامية لأنها تسد الثغرات في الخدمات العامة. ولكن بما أنها غير مدرجة في مؤشرات الاقتصاد الكلي، فإنها لا تحظى بالقيمة التي تستحقها ضمن السياسات العامة. في جميع أنحاء العالم، تعمل ٦٠٦ مليون امرأة و ٤١ مليون رجل في المنزل. في حال حصل هذا العمل على قيمة نقدية، سيمثل ٩ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، أكثر من قطاعات مثل التصنيع أو النقل. وتتجاوز هذه النسبة ٢٠ بالمئة في دول مثل الصين أو فرنسا أو الأرجنتين .. بالتالي، يؤدي الناتج المحلي الإجمالي إلى تحيز اجتماعي واقتصادي، حيث أن هذا النوع من العمل تمارسه النساء أساسا، وينتشر أكثر في البلدان النامية وبين الطبقات الاجتماعية الأكثر فقراً. علاوة على ذلك، لا يأخذ الناتج المحلي

[1]) Boyd, James.(2007). "Nonmarket Benefits of Nature: What Should Be Counted in Green GDP?" Ecological Economics Vol. 61, Issue 4: 716-723

[2]) غادة صالح عبود ، المصدر السابق ، ص ١٦.

الإجمالي في الاعتبار جودة المنتجات والخدمات وتأثيرها على مستوى عيش المستهلك. مثلا، تحسنت جودة المكالمات الهاتفية بشكل كبير في العقود الأخيرة في حين انخفض سعرها حتى أصبحت تقريبا مجانية. ويمكن أن يتراجع الناتج المحلي الإجمالي إذا حققنا الاكتفاء الذاتي وكنا أكثر سخاء مع الآخرين. فإذا قام شخص بقص شعره أو إصلاح سيارته أو جز العشب بنفسه أو ترقيع ملابسه، أو قام بأي من هذه الخدمات لأحد معارفه، فمن المفترض يحرم بلاده من النمو. تقول إحدى النكات المتداولة بين الاقتصاديين، أنه عندما تتزوج امرأة بالميكانيكي الذي يصلح سيارتها، ينخفض الناتج المحلي الإجمالي[١].

في ضوء ما سبق يمكن للباحث استنتاج العناصر الآتية:

إن مفهوم الناتج المحلي الإجمالي مرتبط بحساب ما ينتج داخل اقتصاد الدولة من سلع وخدمات نهائية، ولا يجوز احتساب مكونات السلع كقيم نهائية تفاديا من الوقوع في مشكلة الحساب المزدوج، فما يحسب كجزء من الناتج المحلي في سنة معينة يجب أن لا يعاد حسابه في السنة التي تليها.

إن مفهوم الناتج المحلي الإجمالي يتضمن قياس الأداء الاقتصادي في فترة زمنية غالبا ما تكون سنة واحدة.

إن مفهوم الناتج المحلي الإجمالي له آثار إيجابية وسلبية تنعكس على الاقتصاد الكلي للدولة وعلى الأفراد وعلى المنظمات.

على ضوء التعريفات السابقة يمكن للباحث تعريف مفهوم الناتج المحلي الإجمالي بأنه "مجموع القيم النقدية (السوقية) للسلع والخدمات النهائية والتي ترتبط بحساب ما ينتج داخل اقتصاد الدولة في فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة واحدة .

ثانيا : أهمية الناتج المحلي الإجمالي.

يلعب الناتج المحلي الإجمالي دوراً هاما وأساسي لاقتصاديات الدول فهو يعكس صحة اقتصاد الدولة لما له من اثر كبير على الأفراد وعلى سوق الأسهم والعملات ، فعندما يكون الناتج المحلي في حالة إنكماش فهذا الأمر ليس دليل مطمئن للعديد لأنه يعني انخفاض الانفاق

[١]) غادة صالح عبود ، المصدر السابق ، ص ٧-٨.

والأرباح والأهم من ذلك ترتفع معدلات البطالة. وبالمقابل من ذلك فإن ارتفاعه بوتيرة عالية يؤدي إلى زيادة التضخم مما يدفع البنوك المركزية لرفع معدلات الفائدة للحد من التضخم [١] .

ثالثاً : طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي.

هناك العديد من الطرق لقياس الناتج المحلي الإجمالي تتمثل في طريقة الانتاج، وطريقة الانفاق، وطريقة الدخل، ويمكن التطرق لهذه الطرق كما يلي [٢] :

١-طريقة الانتاج:

حسب هذه الطريقة يتم حساب الناتج المحلي الإجمالي بطريقتين هما:

- **طريقة المنتجات النهائية:** وتقوم هذه الطريقة على حساب قيمة كل سلعة أوخدمة نهائية تم انتاجها فعلا خلال فترة الحساب ويتم استبعاد السلع والخدمات الوسيطة، وعلى ضوء هذه الطريقة فان الناتج المحلي الإجمالي لا يشمل جميع السلع والخدمات التي انتجت خلال فترة التقدير، ولكن يدخل في تقدير الناتج المحلي الإجمالي المنتج النهائي من السلع والخدمات فقط.
- **طريقة القيمة المضافة:** هذه الطريقة تتبع انتاج السلع من مرحلة إلى أخرى، وينبغي أن تكون القيمة النهائية مساوية لمراحل الانتاج. وعلى ضوء هذه الطريقة نجد أن القيمة المضافة = قيمة الانتاج الكلي- قيمة مستلزمات الانتاج التي تشمل أي مواد أو سلع أو خدمات تلزم للعملية الانتاجية.

٢-طريقة الانفاق:

هذه الطريقة يجب أن تعطي نفس القيمة للناتج ولكن من خلال معرفة من هو الذي أنفق على السلع النهائية، وعلى ضوء هذه الطريقة يقسم الانفاق الكلي إلى ما يلي [٣] :

---

[١]) عدنان داوود العذاري ، " اثر بعض المؤشرات الاقتصادية على الناتج المحلي الاجمالي الايراني "، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، كلية الادارة والاقتصاد – جامعة واسط ، العدد ٢٦، الجزائر ، ٢٠١٧ ،ص ٢٢-٢٥.

[2]) Williams ,M(2007). Follow these tips to prevent professional burnout.Academic search premier .p(26-28).

[٣]) بابكرمحمد احمد ، " محاضرات في المالية العامة ، مطبعة جي تاون ، ط٣ ، الخرطوم – السودان ، ٢٠٠٣، ص ٧.

- **الانفاق الاستهلاكي الخاص:** وهو الانفاق الذي يشمل إجمالي نفقات السلع الاستهلاكية غير المعمرة مثل نفقات الطعام والشراب واللباس كما يشتمل هذا الانفاق على الخدمات الاستهلاكية مثل التعليم والصحة والهاتف.
- **إجمالي الانفاق الاستثماري:** وهو الانفاق الذي يشمل الانفاق الكلي لقطاع الأعمال والذي يتمثل في السلع الرأسمالية كالآلات والمعدات الانتاجية، كما يشمل أيضا الأبنية الجديدة سواء للوحدات الانتاجية أو الاستهلاكية.
- **الانفاق الحكومي :** وهو الانفاق الذي يشمل مشتريات القطاع الحكومي من السلع والخدمات سواء أكانت هذه السلع استهلاكية أو استثمارية، أما المدفوعات التحويلية كإعانات الضمان الاجتماعي وتعويضات البطالة فلا يقابل هذه النفقات ناتج محلي وبالتالي تستبعد عند حساب الانفاق الحكومي.
- **صافي الانفاق الخارجي:** يجب إضافة الصادرات إلى مجموع الانفاق المحلي وطرح الواردات منه (الصادرات – الواردات)[١] .

٣-طريقة الدخل:

تعطي هذه الطريقة نفس قيمة الناتج للسلع النهائية المنتجة، ولكن من خلال معرفة كيف قد تم تقسيم قيم الناتج النهائية.

ولحساب هذه الطريقة يكون الناتج المحلي الإجمالي يساوي:

(صافي الدخل المحلي= الأجور الإجمالية+ الأرباح الإجمالية+ الفائدة الإجمالية+ الريع الإجمالي) + مخصصات استهلاك رأس المال+(صافي الضرائب غير المباشرة= الضرائب غير المباشرة- إعانات الانتاج) [٢].

---

[١]) عبد الرحمن محمود النواصرة ، " اثر الايرادات الضريبية على نموالناتج المحلي الاجمالي في الاردن للفترة من (١٩٩٢-٢٠١٧)"، رسالة ماجستير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية – جامعة ال البيت ، الاردن ، ٢٠١٨-٢٠١٩، ص ٣٦.

[٢]) عبد الرحمن محمود النواصرة ، المصدر السابق ، ص ٣٧.

المبحث الثالث

(الاطار التطبيقي)

أولا – تحليل مؤشر الانفاق العام

ان قيمة الانفاق العام في العراق بعد عام 2005 اخذت بالتزايد وبشكل كبير و يلاحظ ان البيانات الواردة في الجدول (١) بأن الانفاق العام قد ازداد من (26375175) مليون دينار عام 2005 الى 102849659 مليون دينار عام 2021 . يلاحظ في عام 2006 ارتفعت قيمة الانفاق العام لتبلغ 33487877 مليون دينار ويعود هذا الارتفاع الى إعادة المفصولين السياسيين الى وضائقهم . و واصل الانفاق العام الارتفاع خلال الأعوام 2008–2007 لتبلغ قيمة على الترتيب 33545144، 59403375 مليون دينار. وفي عام 2009 انخفضت قيمة الانفاق العام اذ بلغت قيمة الانفاق العام 52567025 مليون دينار ويعود سبب الانخفاض الى حدوث الازمة العالمية والتي تتمثل بصدمة عرض سلبية مما أدى الى انخفاض سعر البرميل النفطي والذي يعد الممول الرئيسي للانفاق الحكومي . واستمرت قيمة الانفاق العام في الانخفاض خلال هذه الأعوام (2016–2015–2014) اذ بلغت قيمة الانفاق العام (67067437)(70397515)(83556226) مليون دينار عراقي على التوالي وتعود أسباب هذا الانخفاض في عام 2014 مقارنة مع مثيلتها 2013 الى عدم إقرار موازنة 2014 وأسباب الانخفاض في عام 2016–2015 تعود الى حدوث صدمتين في الاقتصاد العراقي اذ اثرتا وبشكل كبير على المؤشرات الاحصائيه والاقتصادية والاجتماعية وتتمثل هاتان الصدمتان بأنخفاض معدل أسعار النفط الخام المصدر كون الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي مصدرة الأساسي هو النفط.

جدول (١) الانفاق العام (مليون دينار) للفترة 2005 – ٢٠٢١

السنة	الانفاق العام
2005	26375175
2006	33487877
2007	33545144
2008	59403375
2009	52567025
2010	64351984
2011	69639523
2012	90374783
2013	106873027
2014	83556226
2015	70397515
2016	67067437
2017	75490115
2018	80873189
2019	111723523
2020	76082443
2021	102849659

المصدر : البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة الإحصاءات والأبحاث ، النشرات الإحصائية السنوية .

ثانيا – تحليل مؤشر الناتج المحلي الإجمالي

كما ذكرنا سابقا بأن العراق مر بتقلبات وتغيرات عديدة . البيانات الواردة في الجدول (٢) توضح الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2005–2021 ويلاحظ ان مقدار الناتج المحلي الإجمالي قد صاحبه زيادة بصورة عامة خلال فترة الدراسي حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي (73533598) مليون دينار عام 2005 وفي عام 2021 بلغ (301439533) مليون دينار . في عام 2006–2007 اذ بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي (111455813–95587954) مليون دينار على التوالي ،غير ان مقدار الناتج المحلي الإجمالي صاحبه انخفاض في بعض السنوات ففي عام 2009 بلغ الانخفاض (130643200) . استمر مقدار الناتج المحلي الإجمالي في الزيادة في الأعوام من 2010 الى 2014 . في عام 2015 انخفض مقدار الناتج المحلي الإجمالي اذ بلغت (194680971) وبعد ذلك استمرت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالزيادة .

جدول (٢) الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للفترة ٢٠٠٥-٢٠٢١

السنة	الناتج المحلي الإجمالي
2005	73533598
2006	95587954
2007	111455813
2008	157026061
2009	130643200
2010	162064565
2011	217327107
2012	254225490
2013	273587529
2014	266332655
2015	194680971
2016	196924141
2017	221665709
2018	268918874
2019	276157867
2020	219768798
2021	301439533

البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاءات والأبحاث والنشرات الإحصائية السنوية .

ثالثا- بناء النموذج القياسي

ان الهدف الأساسي من صياغة النماذج القياسية هو تحليل صحة فرض النظرية الاقتصادية وبالتالي التنبؤ بالتغيرات الحاصلة في المتغيرات الاقتصادية . ان انموذج الانحدار الخطي البسيط هو احد اكثر النماذج القياسية تطبيقا لما له من أهمية في تحليل العلاقة السببية بين المتغيرات . لقد اقترح في هذه الدراسة اعتماد انموذج الانحدار الخطي البسيط SIMPLE LINEAR REGRESSION لدراسة اثر المتغير الانفاق العام (المتغير المستقل) على الناتج المحلي الإجمالي (المتغير المعتمد) للفترة 2005-2021 . ان صيغة انموذج الانحدار الخطي البسيط كما يأتي [١] .

$$Y_i=b_0+b_1x_i+e_i$$

حيث ان :

Yi: المتغير المعتمد (الناتج المحلي الإجمالي)

b0 ، b1 : معلمات انموذج الانحدار

xi : المتغير المستقل (الانفاق العام)

ei: الخطاء العشوائي [١].

ان اختبار دربن واتسون Durbin Watson يستخدم الاختبار مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية . لذا فقد تم حسابة بالاستعانة بالبرنامج SPSS، وبالمقارنة مع القيم الجدولية وجد بانه لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية. لقد اجري اختبار تحليل التباين ANOVA لاختبار معنوية النموذج ككل فكانت النتائج كما موضحة في الجدول (٣) .

جدول (٣) : نتائج اختبار ANOVA

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig
Regression	7.113E16	1	7.113E16	164.845	0.000
Residual	6.472E15	15	4.315E14		
Totel	7.760E16	16			

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على نتائج البرنامج الاحصائي SPSS

من نتائج الاختبار يلاحظ بأن قيمة Sig=0 مما يدل على معنوية النموذج ككل وهذا يتطابق مع النظرية الاقتصادية . كما تم اجراء اختبار t وتقدير معلومات النموذج وحساب بعض المؤشرات الإحصائية المهمه لاحتبار معنوية الانفاق العام (المتغير المستقل) بشكل منفرد ، وكما موضح بالجدول (٤) .

[١] اموري عبد الرزاق ، مقمة في قياس الاقتصادي دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، ص٩٦-٩٧ ، ٢٠١٣

جدول (٤) :- نتائج اختبار t وتقدير المعلومات

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري للمعامل	قيمة t	مستوى المعنوية
الثابت	1.202E7	1.558E7	0.771	0.452
الانفاق العام	2.671	0.208	12.839	0.000
معامل الارتباط R	0.95			
معامل التحديد R^2	0.91			

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على برنامج الاحصائي SPSS

ان الجدول ٤ يتبين ان معامل الارتباط البسيط (بيرسون) يساوي 0.95 مما يدل على قوة العلاقة الخطية بين متغير الانفاق العام والناتج المحلي الإجمالي . كما ان معامل التحديد R^2=0.91 تعني ان متغير الانفاق العام يفسر 91% من التغيرات الحاصله في الناتج المحلي الإجمالي . ان قيمة مستوى المعنوية بالنسبة لاختبار t هي اكبر من 0.05 مما يدل على عدم معنوية معلمة الحد الثابت . اما اختبار t لمعلمة متغير الانفاق العام فكانت اقل من 0.05 مما يدل على معنويتها وبالتالي معنوية الانفاق العام تجاه متغير الناتج المحلي الإجمالي والذي يتوافق مع فرضية البحث ومع النظرية الاقتصادية لذا فأن النموذج الخطي العام المقدر هو :

$$Y=2.671x$$

نتائج البحث .

١- تبين أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية طردية بين الناتج المحلي الإجمالي والأنفاق العام.

٢- تبين أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية طردية بين الناتج المحلي الإجمالي والأنفاق على القطاع الخدمي.

٣- تبين أن هناك علاقة عكسية ضعيفة بين الإستثمار والأنفاق العام.

٤- أن الأنفاق العام سياسة مالية فعالة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

٥- أن زيادة الأنفاق في القطاع الخدمي بنسبة ١%تؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ٥٧%.

٦- الأنفاق العام يساعد في زيادة القدرة الانتاجية إذا وجه بصورة صحيحة وسليمة ومخططة.

التوصيات .

١- لابد من الاهتمام بالإنتاجية لزيادة الانتاج المحلي الاجمالي ودلك لمواجهة التحديات والظروف الصعبة.

٢- لابد من الاهتمام بالأنفاق العام وتوجيهه حسب خطة الدولة وسياستها الاقتصادية.

٣- ضرورة التنسيق والتعامل بين السياسات والسياسات النقدية.

٤- لابد من الاهتمام بإتخاذ التدابير اللازمة لضبط وترشيد الأنفاق العام.

المصادر :

- **القران الكريم .**
- **المصادر العربية :**

١) أبو عبودة امال احد ، " تاثير الضرائب على النشاط الاقتادي في ليبيا خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١٠ ، مجلة الاستاذ – نقابة اعضاء هيئة التدريس بجامعة طرابلس ، العدد ٦ ، الجزائر ، ٢٠١٤ .

٢) احمد الأشقر،" الاقتصاد الكلي "، ط١ ، الدار العلمية الدولية للنشر ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، ٢٠٠٢ .

٣) أحمد زهير شامية ،خالد الخطيب ، " المالية العامة "، دار زهران للنشر، عمان – الاردن ، ١٩٩٣ .

٤) أمجد عبد المهدي ، محمود يوسف عقلة ، " دراسة في المالية العامة "، ط١ ، مكتبة المجتمع العربي ، عمان ، ٢٠١١.

٥) بابكرمحد احمد ، " محاضرات في المالية العامة ، مطبعة جي تاون ، ط٣ ، الخرطوم – السودان ، ٢٠٠٣.

٦) البدور عبدالله خالد ،" مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الاجمالي في الاردن "، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة ال البيت ، الاردن ، ٢٠١٦ .

٧) جعفر طالب احمد ، " تاريخ الفكر الاقتصادي ، دراسة تحليلية للأفكار الاقتصادية عبر الحقب الزمنية " ، الجزء الثاني ، ط٢ ، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية ، بغداد ، ٢٠١٧ .

٨) حاتم الرشيد ، " قراءة تحليلية : الناتج المحلي الاجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي " التعاون الصناعي ، العدد ١١١، قطر ، ٢٠١٤ .

٩) خبابه عبد الله ، " أساسيات في اقتصاد المالية العامة " ، مؤسسة شباب الجامعة ، الجزائر ، ٢٠٠٩ .

١٠) سامي خليل ، " النظريات والسياسات النقدية والمالية "، ط١ ،شركة كاظمة للنشر والتوزيع ،الكويت ، ١٩٨٢.

١١) سعيد علي محمد العبيدي ،" اقتصاديات المالية العامة "، دار دجلة ،ط١،العراق،٢٠١١.

١٢) سوزي عدلي ناشد ، " المالية العامة " ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت – لبنان ، ٢٠٠٣ .

١٣) طارق الحاج ، " المالية العامة " ، ط١ ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، ٢٠٠٩ .
١٤) طاهر الجنابي، "علم المالية العامة والتشريع المالي"، الجامعة المستنصرية،١٩٩١.
١٥) عادل احمد حشيش ، " اساسيات المالية العامة " ، دار النهضة العربية ، بيروت – لبنان ، ٢٠٠٧ .
١٦) عادل فليح العلي ، " المالية العامة والقانون المالي والضريبي "، الجزء الاول ، ط٢ ، إثراء للنشر والتوزيع ، الاردن ، ٢٠١١ .
١٧) عبد الرحمن محمود النواصرة ، " اثر الايرادات الضريبية على نموالناتج المحلي الاجمالي في الاردن للفترة من (١٩٩٢-٢٠١٧)"، رسالة ماجستير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية – جامعة ال البيت ، الاردن ، ٢٠١٨-٢٠١٩.
١٨) عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد ، " اقتصاديات المالية العامة "، ط٢ ، المطبعة الكمالية ، القاهرة ، ١٩٩٦.
١٩) عبد الله الطاهر وآخرون ، " مبادئ الاقتصاد السياسي " ، ط١ ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الاردن – عمان ، ٢٠٠٢.
٢٠) عبد علي كاظم المعموري ، " تاريخ الافكار الاقتصادية " ، ط١ ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ،٢٠١٢ ٥.
٢١) عدنان داوود العذاري ، " اثر بعض المؤشرات الاقتصادية على الناتج المحلي الاجمالي الايراني "، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، كلية الادارة والاقتصاد – جامعة واسط ، العدد ٢٦، الجزائر ، ٢٠١٧ .
٢٢) غادة صالح عبود ، " تأثير الصدمات النفطية على الناتج المحلي الاجمالي للعراق والكويت والسعودية للمدة ١٩٧٠-٢٠٢٠ دراسة قياسية"، رسالة ماجستير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد – جامعة القادسية ، ٢٠٢١ .
٢٣) غربي فاطمة الزهرة ، " إنتاجية العمل دراسة مقارنة بين مؤسسة عمومية ومؤسسة خاصة (دراسة حالة مؤسسة الزجاج "Nover "العمومية والآجر "CCB "الخاصة خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٦،(رسالة ماجستير ، جامعة حسيبة بو علي – كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، ٢٠٠٨ .
٢٤) فضل الله عادل ادريس ، " ادوات السياسة المالية واثرها على الناتج المحلي الاجمالي في السودان الفترة ١٩٩٠-٢٠١٤ " ، مجلة الدراسات العليا – جامعة النيلين – السودان ، المجلد ٥ ، العدد ٢٠ ، ٢٠١٦ .

٢٥) فيصل فخري مرار ، عدنان الهندي ،"مبادئ الادارة المالية العامة واقتصادياتها ،المطبعة الاردنية ،الاردن، ١٩٨٠.
٢٦) مايكل ابدمجان ، " الاقتصاد الكلي ، النظرية والسياسة " ، دار المريخ للنشر ، المملكة العربية السعودية .
٢٧) محمد خالد المهايني ، خالد شحادة الخطيب ، " المالية العامة "، جامعة دمشق ، سوريا ، ٢٠١٥ .
٢٨) محمد خصاونة ، " المالية العامة النظرية والتطبيق " ، ط١ ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان – الاردن، ٢٠١٤.
٢٩) محمد طاقه ، هدى العزواي ، " اقتصاديات المالية العامة " ، ط١ ، دار المسيرة ، عمان ، الاردن ،٢٠٠٧.
٣٠) محمد عبد العزيز المعارك ، علي شفيق ، " أصول وقواعد الموازنة العامة (مع الاشارة إلى تطبيقات من المملكة ودول أخرى) " ، جامعة الملك سعود ، المملكة العربية السعودية ، ٢٠٠٣ .
٣١) محمود حسين الوادي ، زكريا احمد عزام ، " مبادئ المالية العامة " ، ط١ ، دار المسيرة ، عمان ، ٢٠٠٧.
٣٢) محمود حسين الوادي ،"مبادئ المالية العامة ،دار المسيرة ،ط٢، عمان ، الاردن ،٢٠١٠.
٣٣) محي محمد مسعد ، " الدولة ودورها في ظل تحديات العولمة " ، ط١ ،مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع ، مصر – الاسكندرية ، ٢٠١٠ .
٣٤) مدحت القريشي ، " تطور الفكر الاقتصادي"، ط١ ،دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٨.
٣٥) نبيل جعفر عبد الرضا ، " تطور الفكر الاقتصادي من أفلاطون إلى فريدمان " ، ط١ ،مؤسسة التاريخ العربي ، بيروت – لبنان ،٢٠١٢ .
٣٦) هشام محمد صفوت العمري ، "اقتصاديات المالية العامة " ، ط٢ ،مطبعة التعليم العالي ، بغداد – العراق ، ١٩٨٨.
٣٧) وليد عبد الحميد عايب ، " الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الأنفاق الحكومة (دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية)" ، ط١ ،مكتبة حسين العصرية ، بيروت – لبنان ، ٢٠١٠ .

- المصادر الاجنبية:

1) Boyd, James.(2007). “Nonmarket Benefits of Nature: What Should Be Counted in Green GDP?" Ecological Economics Vol. 61, Issue 4.

2) Bureau of Foreign and Domestic Commerce and Simon Kuznets.(1934). National Income, 1929-1932. Washington: U.S. Government Printing Office.

3) Chacko Jose،Rajan،"History of Economic Thought"،University of Calicut 2011،.

4) Constanza, Robert, Maureen Hart, Stephen Posner, and John Talberth.(2009)"Beyond GDP: The Need for New Measures of Progress." The Pardee Papers, No. 4

5) Daniel L.Thornton،"How would Modern Macro economic school of Thought Respond to the Recent Economic Crisis?"،Federal Reserve Bank of st.Louis،Economic Synopses ،2009،.

6) Dragoljub stojanov،" Validity of the economic thoughts of Keynes and marks for the 21st century" ، similarity ، University of Rijeka ، Croatia ، 2007 .

7) John B.Tayior ،"How The Raltional Expectations Revolution Has Changed Macro Economic Policy Research"، Revised Draft ، Stanford University، 2000.

8) Randy R.grant ،" The History of economic thought"،seven Edition،Pacific Lutheran University،United states of America،2007.

9) Ropert L.Hetzel،"What Remains of Milton friedmans Monetarism?"،2017.

10) TataMCGraw-Hill Publishing ,"Macroeconomics", Deepashree and vanita Agarwal, 2007,india, company limited.

11) Williams ,M(2007). Follow these tips to prevent professional burnout.Academic search premier .